الثورة
الخميس 24 رجب 1433هـ 14 يونيو 2012م العدد (17376)
em:althawrah99@yahoo.com Fax:332505 - 336770

أزمة اليمن .. وموقف الرياض المتميز

علي ناجي الرعوي

تستحق القيادة السعودية كل ذلك الثناء والتقدير الذي يتردد اليوم على ألسنة معظم اليمنيين الذين دفعت بهم أزمتهم الطاحنة وتداعيات الأوضاع الصعبة التي يمر بها وطنهم إلى قراءة كل المواقف الصادرة من قريب أو بعيد أو شقيق أو صديق فقد وجدوا من خلال هذه القراءة وأساليب القياس أن الموقف السعودي كان متميزاً على كل المواقف الأخرى في تعاملاته مع تطورات الأزمة اليمنية وتداعياتها الملتهبة.

حيث جاء ذلك الموقف منزهاً من الدوافع الذاتية ومغلباً للمنطق الذي تمليه مصلحة الشعب اليمني ومجريات الحفاظ على وحدته الوطنية وسلمه الاجتماعي واستقراره الداخلي الذي يعد احد مرتكزات الاستقرار في المنطقة بأسرها .. وبفضل التعامل المتوازن الذي اتبعته المملكة والنابع من روح الإخاء وعلاقات الجوار ووشائج القربى والرحم ومسؤولية الشقيق نحو شقيقه فقد أمكن للرياض القيام بدور محوري لاحتواء تفاقم الأزمة اليمنية وبما جنب هذا البلد حالة الاندفاع التي اتسمت بها الأحداث في ليبيا وسورية ليقدم اليمن بذلك تجربة متميزة للانتقال السلمي للسلطة.

ومن المؤكد أن الاتفاق على الآليات والمحددات التي تضمنتها المبادرة الخليجية وآليتها المزمّنة والتي تم التوقيع عليها برعاية خادم الحرمين الشريفين قد شكل الإطار الناظم لمسارات المرحلة الانتقالية والمهام التي يتعين انجازها في هذه المرحلة وفي المقدمة من ذلك إبعاد الأصابع عن زناد البنادق وإعادة فرقاء العمل السياسي في اليمن إلى مربع الحوار الذي كلل بإجراء الانتخابات الرئاسية التوافقية وتشكيل حكومة مشتركة من المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأحزاب المعارضة ليتحمل الجميع مسؤولية بناء اليمن الجديد بدرجة متساوية لتنتصر الحكمة على طبول الحرب التي أراد البعض إشعالها خدمة لأجندته ومراميه التوسعية.

وهو ما فطن إليه الأشقاء في مجلس التعاون الخليجي الذين استشعروا من وقت مبكر أن بعض الأطراف الإقليمية الطامحة إلى نشر الفوضى في المنطقة لن تتوانى عن استغلال أية فرصة لإحباط مسارات التسوية السياسية للأزمة اليمنية فعملوا على ردم كل الفجوات التي كان يمكن أن تتسلل منها تلك الأطراف المتربصة التي حاولت إفشال المبادرة الخليجية تارة بالغمز واللمز بأن هذه المبادرة جاءت لتخدم طرفا على حساب الطرف الآخر، وتارة باللعب على وتر التجاذبات وإثارة الخلافات بين القوى السياسية اليمنية بهدف جرها إلى مستنقع التصادم من جديد.

ولاشك أن المملكة العربية السعودية قد أيقنت قبل غيرها أن ما تحقق من تقدم على الصعيد السياسي في اليمن هو قابل للانتكاس في أية لحظة ما لم يعمل جميع أصدقاء اليمن على تبني خطة للنهوض بهذا البلد اقتصادياً وتنموياً واجتماعياً وبما يمكنه من استعادة عافيته واستقراره وتجاوز كافة معضلاته ومشكلاته التي تفاقمت بشكل متصاعد وكارثي بفعل الأحداث الملتهبة التي شهدها مطلع عام ٢٠١١م.

وليس بغريب على المملكة مثل هذا المواقف الأخوية الصادقة تجاه اليمن فالمتابع لمسيرة العلاقات بين البلدين سيجد تماماً أن المملكة لم تتأخر يوماً عن تقديم ما تحتاجه جارتها الجنوبية من دعم وعون واسناد في كافة الظروف والأحوال وقد تجلت ملامح هذه الحقيقة بأنصع الصور في تلك التحركات التي بذلتها القيادة السعودية من اجل الترتيب لانعقاد المؤتمر الوزاري لمجموعة أصدقاء اليمن الذي استضافته الرياض في النصف الثاني من شهر مايو الماضي.

ورغم أن ذلك المؤتمر كان بمثابة منتدى سياسي لتقييم عملية الانتقال السلمي للسلطة في اليمن فقد حرصت حكومة خادم الحرمين الشريفين على الإعلان في هذا المنتدى عن تقديم المملكة مبلغ ٣,٢٥ مليار دولار أمريكي لدعم جهود التنمية في اليمن حيث أرادت بذلك الإعلان الاستباقي تحفيز كافة الدول والمؤسسات المانحة التي ستجتمع نهاية الشهر الجاري بالرياض إلى رفع مساعداتها وإسهاماتها في خطة الإنقاذ التي يحتاجها اليمن الذي يعاني من أقصى درجات الفقر والبطالة فضلا عن تدني المستويات المعيشية لمواطنيه الذين تضاعفت متاعبهم في الفترة الأخيرة بفعل التأثيرات القاسية الناجمة عن تداعيات الأزمة السياسية والحرب على الإرهاب وتدفق مئات الآلاف من اللاجئين من الصومال والقرن الأفريقي إلى الأراضي اليمنية وبما يسمح لهذا البلد على اقل تقدير من تنفيذ خطته قصيرة الأجل والتي يسعى من خلالها إلى استعادة استقراره السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي والتغلب على كابوس الانهيار الذي يطارده والدخول لمرحلة من التوازن تسير به نحو المستقبل الآمن والمزدهر.

وما لم يتحقق هذا الهدف من مؤتمر المانحين فإن الحلول المطروحة لمشكلات اليمن ستبقى ناقصة أو منقوصة.

آراء في مقال

(2-2)

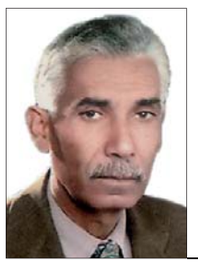

هاشم عبدالحافظ

هكذا ، وبهذا الأسلوب تستطيع بعض الفئات الاجتماعية – المثقفة والمتعلمة – أن تتخلص من الخوف المزروع في أنفس كثير منهم وتساعد على تحسين الأداء التعليمي والإعلامي والثقافي والسياسي وان تلتزم بالمصداقية لتقوية الوحدة الوطنية كون الوحدة والديمقراطية والتعددية السياسية من متطلبات الانتقال السلمي للسلطة من نظام استبدادي إقصائي إلى نظام عادل توافقي يتساوى فيه كل الناس وفق قانون دستوري يكفل المساواة في الحقوق والحرية والتعبير عن الرأي دون تقييد حرية الشخص ومحاسبته على رأيه، المتتبع الجاد لا يحتاج إلى ثقافة دخيلة تعيقه عن فهم واستنتاج أسباب تخلف واقعه وطريقة تغييره إلى الأفضل ، بل هو بحاجة إلى أفكار تساعده على فهم المشاكل كمثل مفهوم العدالة الانتقالية ، فالبعض تناولها من جانب واحد ، وهذا أظهر في تناولاتهم نقصاً تَمثل في تغييب العدالة الاجتماعية الأصل ، حيث كان مفروضاً الاهتمام بها وتوعية الناس بأهميتها في كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من حيث تحقيق أهدافها في النماء والتوازن الاجتماعي وتحسين المستوى المعيشي لأبناء الشعب وليس التركيز على الانتقالية . كمصطلح . السياسية التي لا أصل لها في الدستور القانوني . أما مشروع القانون الذي بين أيدينا بمضامين أحكامه بقدر ما يعني أنه ليس مصالحة وطنية شاملة جميع أبناء اليمن فهو يتضمن إقرار ضمني بحضور العدل وفي نفس الوقت هروب من تصويب مشروع القانون، والعدالة الاجتماعية مقاصدها بينة في قرآن حكيم أحكمت آياته مثلما هي بينة في سنة رسول الله (بتوجيه الناس على إرجاع ما عند بعضهم من دَين لإخوانهم قبل وفاتهم وذلك جاء في حديثٍ صحيح ((من كان عنده مظلمة لأخيه فليتحلل منها في الدنيا قبل أن لا يكون درهم ولا دينار)) .

وهنا من المهم تذكير الآخر بأن العدالة الاجتماعية تحتاج إلى قراءة متأنية وجادة ليس في القرآن المجيد فحسب ، بل وكتب السنة الصحيحة وأحاديث مشهودة لا مشكوك فيها وأيضاً في الدستور القانوني لإكتساب المعارف السياسية والتاريخية والقانونية ... الخ وبما يؤكد السلوكيات المهذبة التي كان محمدٌ يتصف بها في تعامله مع كل الناس قولاً وفعلاً وذلك تجلى بإحقاق الحق وإزهاق الباطل . هذا ، وفي زمن العولمة الإعلامية والثقافية والسياسية والتأثير السلبي المباشر لوسائل الإعلام على الإنسان نجد بعض القضاة والمحامين والعلماء والسياسيين يتهربون من الأخذ بمفهوم القانون ، كما ستأتي الإشارة إليه ، ليساعدوا المشرع اليمني على الأخذ بالملاحظات الايجابية قبل صدور القانون لكي لا نفاجأ شعباً وحكومةً أننا وُضعنا مع حمّى السياسة الإعلامية في مأزق قانَوني لا تزال الفرصة مهيأة لتجنبه قبل أن نقع جميعاً في مأزق خطير، لا سمح الله ، وبالتالي فإن المشرع يكون قد وضع غالبية المجتمع بقصد أو بدون قصد هدفاً للصراعات السياسية، طالما قوى خارجية تدعي أن لها مصالح بهذه البلاد أو تلك ، أنها لن تتخلى بسهولة عن أصدقائها لارتباطهم بها ، مثل هذه الآراء عندما تواجه بصمت وتعاط من منظور ضيق فلا شك أنها تعبر عن موقفٍ يتعارض مع المصلحة العامة بل يضعف علاقات الدولة الخارجية بالدول الأخرى كمنطلق لكل دولة للوصول إلى الموارد الخارجية للدولة الأخرى لكي تستفيد منها في تحسين وتطوير أوضاعها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتعليمية دون تدخل بالشئون الداخلية لبعضها البعض . أما في حالة خضوع دولة ضعيفة لهيمنة الدولة الأقوى فإن ذلك سيحدث اختلالا في علاقات التعاون الثنائي الدولي التي تربط هذه الدولة بتلك الدول وربما تسبب اختلال أمني داخل الدولة الضعيفة مهما تنوعت أسبابه إلا أن التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي يظل سبباً رئيسياً للانفلات الأمني ، ولأجل الأمن لابد من وضع سياسة خارجية وفق مبدأ التعايش السلمي مابين الشعوب تكفل لكل دولة التحرر من التبعية والوصاية وتضمن الحماية للسيادة الوطنية والاستقلال في اتخاذ القرار كأساس لمواجهة عبثية الإنسان لأخيه الإنسان والمشاركة الفاعلة لتطمين القلوب من العبثية والتصدي الشجاع لقوى التخلف المعادية للوحدة التاريخية والسلم الاجتماعي . فمن ناحية المفهومية للقانون يفضل إقرار وإصدار قانون مصالحة وطنية يلبي رغبة المجتمع لاستكمال التسوية السياسية بما يحقق المواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية والتي لن تتحقق إلا بنظام فيدرالي . ومن مقاربة سريعة لاستنتاجات القراءات في كل حدث شهدته اليمن وما بينه وأهداف((مشروع العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية)) والتي لم تثر بالملاحظات حتى الآن ، فإن المتتبع سيلاحظ أن مسودة المشروع يقصد بها ليس تعميم لفظ العدالة الانتقالية فحسب ، بل طمس العدالة الاجتماعية. هنا ننوه بضرورة التعديل للوصول إلى مفهوم القانون الصحيح ،والذي يستوجب أن تكون المبادرة الخليجية والآلية التنفيذية المزمّنة وقرارات مجلس الأمن بشان اليمن كملاحق لقانون المصالحة الوطنية المعدل كمثل قرار رقم (٢٠١٤) لعام ٢٠١١م والقرارين رقم (٩٢٤. ٩٣١) لعام ١٩٩٤م والقرار ٢٠٥١ لعام ٢٠١٢م، بينما التعديل يقصد به تصويب التعاريف والفترة وإيضاح أنواع القضايا والانتهاكات وإضفاء صيغة قانونية (لا سياسية) تحقق مصالحة وطنية شاملة فمثلاً المادة (١) التعاريف.. يسمى : قانون المصالحة الوطنية وشطب ((العدالة الانتقالية)) باعتبارها مصطلحاً سياسياً أينما وجد ، والمادة (٣) شاملة للتعريف المعدل ، المادة (٤) تشير إلى الجهات المتسببة بتلك الأحداث والانتهاكات وفترة لجبر الضرر وتركت مداخل قانونية وفق المصطلح السياسي قد تستغل للثارات السياسية مستقبلاً ، بهذا الأسلوب المشروع (مسودة القانون الثانية بعد التعديل) يحافظ على ثغرات قانونية لإذكاء صراع المصالح وتقاسم السلطة لتجد الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني (الأهلي) صعوبة كبيرة في شراكة وطنية تنطلق من قاعدة الحوار المسئول لوأد حصار صنعاء مرةً أخرى وتجنب حرب أهلية تحيق بالشعب اليمني ٠ وفي الفقرة (ب) المادة (٤) شطب ((المرتكبة)) وحتى((الآن)) لتقرأ: للهيئة الحق بالنظر إلى الشكاوى التي قد ترفع إليها من المنتهكة حقوقهم أو من ورثتهم وتعويض ضحايا تلك الصراعات السياسية والعسكرية والأمنية والانتهاكات الجسيمة المبينة في هذا القانون . أيضاً بعد ((أو من عارضها)) إضافة : في شطري اليمن منذ عام ١٩٦٧م ، على أن ما قبله كانت فترة نضال وطني تحرري تمحورت أهدافه ومبادئه بإسقاط نظام استبدادي إمامي في شمال اليمن وتحرير جنوبه من الاستعمار البريطاني وتحقيق الوحدة الوطنية القائمة على أساس العدل ، والغالبية تتوقع صدور قانون المصالحة الوطنية المتضمن نصاً يلزم الجهة المختصة ((الهيئة)) بفتح ملف أبيض يدون فيه اعترافات الجناة بالقضايا المرتكبة والانتهاكات لحقوق الإنسان والاعتذار لهم أو لورثتهم . إن ما يلزم إجراء مثل هذه التعديلات والإضافات وجود سياسيين ومفكرين وعلماء وكتاب قادرين على استخلاص دروس تجارب ماضية للاستفادة منها لأغراض القانون الإنسانية سواءً كانت الأحداث المروِّعة في عهود التجزئة السياسية أو في ظل وحدته التاريخية والجغرافية المفرغة من مضامينها الوطنية ، فالقوى المتخلفة المتسببة لتلك الصراعات وما نتج عنها من قتل النفس الحرام بغير حق واختفاء قسري وتيتيم الأطفال....الخ لم تستطع أن تقنع بعضها بعضاً بواحدية هدفها، رغم أنها كانت تتحرك مابين معسكرين جمهوري وملكي ، لكنها عجزت عن تحقيق الهدف ، من وجهة نظر كل منهما ، مثل إقامة نظام جمهوري عادل أو ملكي دستوري ، وظل شعارا تختفي خلفهما نفس القوى المعادية للوحدة التاريخية التي كانت قد تحققت في الفترة الماضية بمعنى على الشعب هذه المرة أن يختار نظام الحكم الذي يعيد تحقيق وحدته التاريخية سلمياً يختاره بنفسه لبقاء اليمن الواحد ، موحداً لا رجعة فيه إلى سيناريوهات . صراع المصالح الشخصية الضيقة . التجزئة السياسية لإقناع اليمنيين بقبول الدولة المركزية (الرئاسية) دون غيرها ، فالقراءة المتأنية للتعديلات المقترحة ستجعل المشرع اليمني يتعمق فيها لتأكيد الطابع القانوني . لا السياسي السيئ . في مسودة القانون الثالثة وفي رأيي الشخصي أن نشره في الصحف الرسمية قد يساعد على قراءته وإثرائه بملاحظات ايجابية قبل إقراره و صدوره وما سيعزز قناعة المشرع لإجراء التعديل الغموض الملاحظ في أحكام المسودة الثانية كمثل المواد (١٦،١٣،٧) وعندئذ سيتأكد لنا كأغلبية أن المشرع اليمني أزال الثغرات القانونية التي كانت . ستكون . أحد أسباب قتال اليمنيين بعضهم لبعض وحتى يتاح المجال لقوى التخلف استرجاع الماضي بتداعياته المثيرة لمخاوف الجماهير اليمنية بدلاً من العمل على تثبيت الأمن والتفرغ لعملية النماء الاقتصادي والاجتماعي في ظل الدولة (الاتحادية) الفدرالية المؤمنة بالحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، الشوروية والتداول السلمي للسلطة.

الدعم الدولي .. و شبح الإخفاق

عبدالخالق النقيب

□ مطارق المجاعة ومهددات الوضع الإنساني والاقتصادي تنهال على البلاد وتنال من حياتنا الاعتبارية بلا هوادة، فيما نفرك الأيادي ونشحذ الهمم في المهاترات والتجاذبات البينية ونمضي في تغذيتها بنهم عجيب يبعث على الحيرة والاستياء، ندير ظهورنا عن فداحة ما نؤول إليه ولا نأبه لهول ما أفصحت عنه المنظمات الدولية من إحصائيات وأرقام مخيفة حد الرعب، انتابتنا هي في تشخيص وتحليل الوضع من حولنا، بعدئذٍ عجزنا عن الإتيان بمثل ما أتت به من حقائق مريرة لا تحتمل الشك أو الريب، وما زلنا نتمادى فيما نمضي إليه بإصرار متبلد بالغباء دون اكتراث لما يمكن أن يلحق بالمستقبل من أذى يستحيل تفاديه.

هبّ الأشقاء والأصدقاء بسخاء وتعاطف لنجدتنا والالتفاف حول رقعتنا المحيطة بهم والملتصقة بمصالحهم، ولست أذيع سرّاً إن كانوا قد بدوا أكثر خشيةً علينا من أنفسنا، كذلك ظهروا وكذلك جعلناهم ما دام أنهم جادون في إصلاحنا وأحرص ما يكون على مستقبلنا، وما دمنا نحن نستكثر على أنفسنا التقدم خطوة واحدة إلى الأمام.

إلى اللحظة – على الأقل – لم نسمع عن تأهب حكومي يثلج الصدور، أو استنفار يستعد على قدم وساق لتمكين موادر الدعم الدولي والاستفادة القصوى منها لانتشال الوضع المتردي من بؤره وإنعاش الركود وحالة الكساد، ما السمة التي تمتلكها مؤسساتنا الحكومية وبإمكانها أن تعفينا من الوقوف أمام علامات استفهام كثيرة لا تنتهي، في وقت نفتقد فيه لكيان وطني ذي جاهزية احترافية عالية وطابع مؤسسي رقابي مستقل يحظى بإجماع وله من الإشادة والنزاهة والتعفف ما نراهن على قدرته وكفاءته في تلقف واستيعاب وإدارة ما جاد به المانحون، وفق إمكانيات متكاملة وقدر كبير من المسؤولية و التمكين بما لا يخيب الآمال ولا يضع الحكومة والشعب – على حدٍّ سواء – في موضع لا يحسد عليه.

»تشتيت الموارد – موارد الدعم الدولي – على مشاريع صغيرة ستختفي مثل قطرات الماء في رمال الصحراء العطشى ونعود مجدداً لنمد أيدينا في حالة عدمية من الاستجداء«، هكذا تماماً جاء تعبير وزير خارجيتنا القربي، في رسالة أخرى تضع احتمالية الإخفاق والفشل وإهدار تلك الموارد وعدم عقلنة احتياجات التنمية وأولوياتها والتركيز على المشاريع الاستراتيجية، ما بالنا ونحن أمام بيئة محاطة بالاضطراب ومناخ سياسي خانق لا يتطابق البتة مع البيئة الملائمة والأكثر خصوبة وأريحية كشرط وأساس لاستثمار هكذا دعم.

كم تبدو حاجتنا لإبطال الفأل ولعنات الحسرة التي تطاردنا وتمنع عنا الكثير، وكم نبدو أكثر حاجةً للتشبث بهذه الفرصة وعدم التفريط بها، فبإمكان ما تم تقديمه من موارد وهبات أن تسهم بقوة في ردم ما صنعته الأزمة، وأن تدفع بالتنمية وإرساء دعائم الاستقرار والأمن الغذائي والسياسي والإنساني وإنعاش الحياة الاقتصادية وتصويب المسار، وبإمكاننا نحن ألا نقع في شباك الإخفاق مجدداً متى ما ابتعدنا عن مهازل السياسة البلهاء، ونأينا بالوطن عن العبث والتحريض وخلط الأوراق ببعضها البعض، ومتى ما امتلكنا الرؤية والوضوح والصدق مع أنفسنا ومع المستقبل الذي ن قرع له الطبول ونزف على محياه الأماني ليل نهار.

فيسبوكيات

facebook

عبدالكريم الخيواني

إعادة تعريف

مسلحون وملثمون ،يسمون ثوارا مش مفهومه !! ،ما الداعي للثام طالما هم ثوار ،،اللثام لا يضعه إلا المرتزقة من يريدون إخفاء حقائقهم ووجوههم ،ويمارسون عملا لا يشرفهم ،يبدو أننا في ثورات الربيع العربي نحتاج لإعادة تعريف ثائر أحيانا .

أحمد ناصر الشريف

خزعبلات

في ظل ثورة المعلومات التي يشهدها عالم اليوم لم تعد تنطلي على الشباب الواعي تلك الخزعبلات التي يطلقها بعض المتشددين دينيا ويسيئون من خلالها الى مذاهب أخرى..ولذلك فإن النتائج تأتي بعكس ما يهدف إليه أولئك أصحاب الرؤى والفكر الضيق الذي لا يستوعب الآخر.

نبيل سبيع

أول مرة

مررت جوار النفق الجاري العمل فيه في تقاطع شارعي الزبيري وحدة بقلب العاصمة صنعاء. اقتربت لإلقاء نظرة على النفق، فرأيت العلم الوطني مرسوما على جدار النفق وهو يجر وراءه ذيلا طويلا ومتعرجا من الموسيقى. كان هذا الذيل هو نوتة النشيد الوطني الذي كان أحد الخطاطين ما يزال يعمل على إنهائه. وهذه هي المرة الأولى تقريبا في حياتي التي أرى فيها نوتة النشيد الوطني الخاص ببلادي.